Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

23 Juin 2010

LE SOIR

Etude

«Le droit au développement au Maroc»

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme CCDH et le PNUD présentent aujourd'hui à Rabat, une étude sur «Le droit au développement : entre pacte international relatif aux droits économiques sociaux et culturels et OMD». Elle est consacrée aux droits dans les secteurs de l'emploi, l'éducation, la santé et le logement.

Revue de Presse du Conse de l'Homme

التجديد

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ينظم لقاء لمناقشتها

دراسة حول "الحق في التنمية بالمغرب"

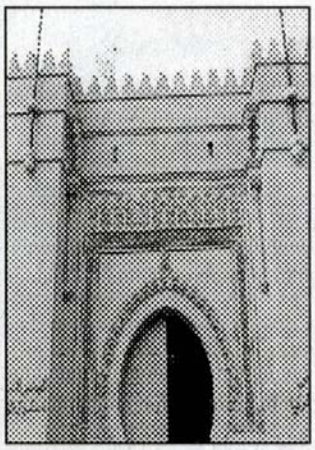

ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، غدا الأربعاء بالرباط، لقاء لتقديم ومنا ا قشة دراسة أنجزها المجلس بشراكة مع البرنامج حول "الحق في التنمية بالمغرب، بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية".

وتركز هذه الدراسة، التي لا تشمل جميع الحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو الأهداف الإنمائية للألفية، على أربعة حقوق ترتبط بأربع قطاعات تعتبر ذات أولوية بالنظر إلى واقع التنمية البشرية بالمغرب، وهي: الشغل، التربية، الصحة والسكن. وهي حقوق تتميز باستمرار وارتفاع المطالبة بإعمالها، وطابعها الحاسم بالنسبة للاستقرار الاجتماعي، وكذا بكونها أضحت تحظى بالأولوية لدى وضع الميزانية.

وتهدف الدراسة أساسا إلى النهوض بإدماج حقوق الإنسان في مسار اتخاذ القرار المتصل بالشأن العام، وبترابط مع ذلك، إدماجها في السياسات والبرامج العمومية المتعلقة بالتنمية البشرية. أما الهدف الثاني فيتمثل في إطلاق نقاش وطني حول إمكانيات تطوير منهجيات وآليات لتتبع دينامية حقوق الإنسان بالمغرب، وذلك بغية التمكن من قياس فعالية السياسات العمومية، ليس فقط عبر مؤشرات التنمية ولكن أيضا بالنظر لمرجعية حقوق الإنسان.

يذكر أنه تم توقيع اتفاقية الشراكة لإنجاز هذه الدراسة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بتاريخ 20 يناير 2009 بالرباط.

Revue de Presse du Conse

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

ZOOM زووم

خلصت ورشة تدريبية حول «حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء بين الواقع والقانون» تم تنظيمها بوجدة يومي 12 و 13 يونيه الجاري إلى مجموعة من التوصيات، حيث دعا المشاركون الحكومة المغربية إلى ضمان عدم إعادة أي شخص قسرا إلى بلد يواجه فيه خطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإتاحة المجال لجميع الأشخاص الهاربين من الاضطهاد للاستفادة من إجراءات كاملة وعادلة للبت في طلبات لجوئهم. مع دعوة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى مساءلة الحكومة حول مدى تنفيذ واجباتها الدولية تجاه حقوق اللاجئين.

في اختتام ورشة حول حقوق اللاجئين بوجدة

دعوة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى مساءلة الحكومة حول مدى تنفيذ واجباتها الدولية تجاه حقوق اللاجئين

وجدة: سميرة البوشاوني

تخليدا لليوم العالمي للاجئين الذي يصادف 20 يونيو من كل سنة، ويهدف تمكين المنظمات غير الحكومية، التي تعمل من أجل اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، من آليات الدفاع عن حقوق هذه الفئة، والإسهام في وضع إطار قانوني وطني يقوم على أساس حقوق الإنسان ضمن عملية البحث عن حلول للمشاكل الناجمة عن اللجوء والهجرة، احتضنت مدينة وجدة يومي 12 و13 يونيو الجاري ورشة تدريبية حول «حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء بين الواقع والقانون» نظمتها منظمة العفو الدولية فرع المغرب لفائدة منظمات المجتمع المدني بالجهة الشرقية المهتمة بقضايا الهجرة واللجوء.

وقد تناولت الورشة التدريبية محورين أساسيين هم :

-الأول : «حماية اللاجئين وطالبي اللجوء في ضوء القانون الدولي».

-والثاني: «وضعية حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء بالمغرب».

ساهم في تاطيرهما متحدثون من منظمات غير حكومة محلية ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين... وقد تناولت المداخلات موضوع الآليات الدولية والإقليمية لحماية اللاجئين والتمييز بين اللاجئين والمهاجرين السريين. وناقشت أوضاع اللاجئين في المغرب في إطار القوانين المعمول بها والأدوات الفعالة والتكتيكية اللازمة لتنوير وسائل الإعلام بالمشاكل الراهنة التي يمر بها اللاجئون...

لاجئون أفارقة بمدينة وجدة

وقد أقرت المنظمات غير الحكومية المشاركة في الندوة رؤية مشتركة لتحقيق وصون كرامة اللاجئين وطالبي اللجوء ومساعدتهم في التعرف على حقوقهم المتضمنة في اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، متعهدة في هذا الإطار بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العفو الدولية والصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر المغربي ومنظمة أطباء بلا حدود، في تقديم المساعدة القانونية والمادية للاجئين وطالبي اللجوء وتعبئة الرأي العام حول حقوق هذه الفئة.

وقد خلصت الورشة التدريبية إلى مجموعة من التوصيات، حيث دعا المشاركون الحكومة المغربية إلى ضمان عدم إعادة أي شخص قسرا إلى بلد يواجه فيه خطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإتاحة المجال لجميع الأشخاص الهاربين من الاضطهاد للاستفادة من إجراءات كاملة وعادلة للبت في طلبات لجوئهم. مع دعوة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى مساءلة الحكومة حول مدى تنفيذ واجباتها الدولية تجاه حقوق اللاجئين واعتماد معايير حقوق الإنسان كإطار مرجعي للمساءلة، والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية في تنفيذ برامج تدريبية لفائدة الموظفين المكلفين بإعمال القانون والنظام وعن مراقبة الحدود الجوية والبرية والبحرية حول قضايا اللجوء والهجرة. كما دعا المشاركات والمشاركون في الورشة التدريبية السلطات الحكومية إلى وضع نظام قانوني للجوء يحمي حقوق الإنسان، والقيام بالأبحاث اللازمة حول وضع اللاجئين وتأثير القوانين والسياسات والممارسات على حقوقهم الإنسانية وتعميمها، وإعداد خطة عمل لحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين خلال تدريب المسؤولين في السلطات القضائية، وإدراج موضوع اللاجئين وطالبي اللجوء في صلب المناظرات حول اللجوء والهجرة.

وفيما يتعلق بجمعيات المجتمع المدني أوصى المشاركون في الورشة بإطلاق حملات توعية بحقوق اللاجئين، والانفتاح والتعاون مع الباحثين والأكاديميين لإعداد أبحاث ودراسات تخص وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء في المغرب، زيادة على تنظيم دورات تدريبية لفائدة أطر منظمات المجتمع المدني في مجال حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين، مع إشراك اللاجئين وجمعياتهم في إعداد الاستراتيجيات والتحركات المناسبة لتعزيز حقوقهم.

وقد أنهت الندوة أشغالها بتشكيل لجنة تنسيقية تتولى جمع المعلومات والمعطيات حول أوضاع اللاجئين وصياغة خطة للترافع لدى السلطات الحكومية لوضع القوانين والأنظمة والمراسيم اللازمة لحماية حقوق اللاجئين.

Revue de Presse du Conseil consult

العلم

دراسة حول الحق في التنمية بالمغرب بين حقوق العهد الدولي والأهداف الإنمائية للألفية

• ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ بعد اليوم الأربعاء بالرباط، لقاء لتقديم ومناقشة دراسة أنجزها المجلس بشراكة مع البرنامج حول : (الحق في التنمية بالمغرب بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية).

وذكر بلاغ للمجلس أن هذه الدراسة، التي لا تشمل جميع الحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو الأهداف الإنمائية للألفية، ترتكز على أربعة حقوق ترتبط بأربعة قطاعات تعتبر ذات أولوية بالنظر لواقع التنمية البشرية بالمغرب، وهي الشغل، والتربية، والصحة والسكن.

واعتبر البلاغ أن هذه الحقوق تتميز باستمرار وارتفاع المطالبة بإعمالها، وطابعها الحاسم بالنسبة للاستقرار الاجتماعي، وكذا بكونها أضحت تحظى بالأولوية لدى وضع الميزانية.

وأكد المصدر ذاته أن هذه الدراسة تهدف أساسا إلى النهوض بإدماج حقوق الإنسان في مسار اتخاذ القرار المتصل بالشأن العام، وبترابط مع ذلك إدماجها في السياسات والبرامج العمومية المتعلقة بالتنمية البشرية.

كما تروم الدراسة إطلاق نقاش وطني حول إمكانيات تطوير منهجيات وآليات لتتبع دينامية حقوق الإنسان بالمغرب، وذلك بغية التمكن من قياس فعالية السياسات العمومية، ليس فقط عبر مؤشرات التنمية ولكن أيضا بالنظر لمرجعية حقوق الإنسان.

ويذكر أنه تم توقيع اتفاقية الشراكة لإنجاز هذه الدراسة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية يو م 20 يناير2009 بالرباط.

Revue de Presse du Conseil consultatif